P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

AL-MAJAALIS : Jurnal Dirasat Islamiyah
Volume 10 Nomor 2 Mei 2023
Email Jurnal : almajalis.ejornal@gmail.com
Website Jurnal : ejournal.stdiis.ac.id

أنواع علوم الحديث في بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني "كتاب الطهارة أنموذجا"

Deni Irawan
Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
d3ni.ok@gmail.com

Muhammad Ilyas
Ilmu Hadis
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
Muhammadilyasabdurrohim@gmail.com

Muhammad Yogi Galih Permana
Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
muhammad_yogi@outlook.com

ملخص البحث

الحافظ ابن حجر العسقلاني أحد علماء الحديث في القرون المتأخرة (ت: ٨٥٢هـ)، أحد أبرز من ألف وكتب في فنون الحديث: علومه، ومتونه، وشروحه، وعلله، ومن أنفع ما كتبه في متون الحديث كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام، حيث اشتمل على ما يحتاج إليه العبد في العبادات والمعاملات والآداب. وبالرغم من أن الحافظ أراد الاختصار في التأليف، إلا أنه لم يخله من فوائد إسنادية ومتنية تطبيقا لما كتبه علماء الحديث في كتب المصطلح. هذه الدراسة هي محاولة لكشف بعض أنواع علوم الحديث التي أوردها الحافظ ابن حجر بصورة تطبيقية في ثنايا كتاب الطهارة من كتابه بلوغ المرام، ومعرفة أساليبه في إيرادها. هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد في جمع معلوماتها على مطالعة الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع، كما يستخدم الباحث المنهج الكيفي الاستقرائي بالتقريب الوصفي. من نتائج الدراسة أن الحافظ ابن حجر قد أورد بعضا من أنواع علوم الحديث في ثنايا ذكره للمتون، إما صراحة أو تلميحا، وهذه الأنواع تأتي تبعا لا استقلالا. ومن الأنواع التي ذكرها منها ما تشترك بين الإسناد والمتن، كالصحيح، والحسن، والضعيف، والمعلول،

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

والمدرج، والشاذ والمحفوظ، وتخريج الحديث. ومنها ما تتعلق بالإسناد، كالمرسل، والمعلق. ومنها ما تتعلق بالمتن، كاختصار المتون، والرواية بالمعنى، وغريب الحديث.
الكلمات المفتاحية: أنواع علوم الحديث؛ بلوغ المرام؛ ابن حجر.

أ. المقدمة

تحتل الأحاديث النبوية مكانة راقية في شريعة ديننا الحنيف؛ فهو الموضح والمفصل لما كان في القرآن مجملا، فأحكام الشريعة التي أتى بها القرآن كثيرا ما ترد مجملة؛ وذلك كالأمر بالصلوات الخمس وفريضة الزكاة ووجوب الصوم والحج ببيت الله الحرام، فجاءت الأحاديث النبوية ببيانها وتفصيلاتها. ومن هنا تتضح لنا جليا أهمية الحديث النبوي ومكانته في الإسلام، فالمسلم لا يسعه القيام بتكاليف الدين ومتطلباته إلا بالرجوع إلى أحاديث رسول الله ﷺ وفهمه فهما صحيحا.

لأجل أهمية الأحاديث النبوية ومكانتها في ديننا، فقد قام علماء الإسلام الثقات قديما وحديثا بالجهود المشكورة حفظا لهذا الدين وحماية للأحاديث النبوية من كل تحريف أو تزييف أو إبطال، منها ما قام به المحدثون من وضع قواعد وضوابط في قبول الحديث، فألفوا في ذلك كتبا، وطبقوا تلك القواعد في كتبهم، حتى تطورت الكتب والمؤلفات، وتطورت -أيضا-فروع علم الحديث إلى زماننا الحالي. فتلك الجهود الجبارة ليس إلا لكرامة أحاديث المصطفى ﷺ، ويسمى هذا العلم بعلم مصطلح الحديث أو علوم الحديث.

الحافظ ابن حجر العسقلاني هو أحد الأفذاذ البارزين الذين ظهروا في القرون المتأخرة، وله مؤلفات كثيرة في الحديث رواية ودراية، متونا وشروحا، وهو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، خاصة لمن جاء بعده من العلماء حتى يلقب بشيخ الإسلام. من أنفع الكتب التي ألفها الحافظ ابن حجر وأشهرها وأكثرها انتشارا في العالم الإسلامي وأكثرها اعتناء ممن جاء بعده من العلماء: وهو كتاب "بلوغ المرام من أدلة الأحكام".

جمع الحافظ بين دفتي كتاب بلوغ المرام متون الأحاديث النبوية التي يستدل بها في الفقه والأحكام الشرعية، وهي من الكتب التي تهم الطالب المبتدئ والعالم المنتهي؛ إذ إنَّ أحاديث الكتاب أحاديث الفقه؛ والفقهُ مهمٌ فهو ثمرة

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

العلوم الشرعية،[٣٧٨] وقد أورد الحافظ ابن حجر متون الأحاديث في هذا الكتاب محذوفة الأسانيد، إلا أنه لم يخله من فوائد إسنادية أو متنية، بحيث إنه اشتمل على أنواع علوم الحديث التي ذكرتها كتب المصطلح في ثنايا الكتاب.

قد يستشكل البعض من تطبيق قواعد علوم الحديث في ثنايا سرد الأحاديث النبوية، فظنوا أن تلك القواعد هي مجرد نظريات جامدة يعسر تطبيقها، فهذه الدراسة هي محاولة لكشف بعض أنواع علوم الحديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر بصورة تطبيقية في ثنايا كتاب الطهارة من كتابه بلوغ المرام. فالحافظ ابن حجر ممن له مؤلف معتمد مشهور في قواعد علوم الحديث، وسمى كتابه بنخبة الفكر، وشرحه في كتاب مستقل سماه بنزهة النظر في شرح نخبة الفكر.

أهمية دراسة هذا الموضوع تأتي من جانب أن كتاب بلوغ المرام من أنفع كتب المتون المختصرة، ومن أكثرها تداولا في المجتمعات، ومن أكثرها اعتناء ممن جاء بعده من العلماء شرحا أو تعليقا، وتأتي الأهمية أيضا من جانب شهرة مؤلفه علما وتأصيلا وتأليفا، خصوصا في مجال علم الحديث رواية ودراية، كما أنه معتمد لمن بعده في الجرح والتعديل وشرح معاني الحديث ومصطلحه، وتأتي الأهمية ثالثة من جانب استشكال البعض من تطبيق القواعد الحديثية في ثنايا الأحاديث النبوية، فجاءت هذه الدراسة تحاول أن تكشف شيئا ذلك مما أورده الحافظ ابن حجر في كتاب الطهارة من بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

الدراسات السابقة: أولها: الدراسة بعنوان "*أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٠٦ هـ*"، للباحث د. فهد بن سعيد هادي آل مالح القحطاني، المنشور في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد ١٤، العدد ١، ٩٧-١٢٩، سنة ٢٠١٧.[٣٧٩] تخص الدراسة

[٣٧٨] أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، *بلوغ المرام من أدلة الأحكام*، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل (ط. ١؛ الرياض: دار القبس للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ)، ص. ٦.

[٣٧٩] فهد بن سعيد هادي القحطاني، "أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت٦٠٦هـ"، *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، (ج. ١٤، ع. ١ (٢٠١٧).

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

علوم الحديث المتنية في كتاب عمدة الأحكام، أما هذه الدراسة فهي تعم أنواع علوم الحديث حسب ما تيسر للباحث في كتاب الطهارة من بلوغ المرام.

الثاني: الدراسة بعنوان: "*علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم أنموذجا)*"، للباحث: ميساء علي أحمد روابدة، المنشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٥، العدد ١، سنة ٢٠١٨.[٣٨٠] الفرق بين تلك الدراسة السابقة وبين هذه الدراسة، أن الكتاب المدروس في الدراسة السابقة هو كتاب العلم من صحيح البخاري، بينما الكتاب المدروس في هذه الدراسة هو كتاب الطهارة من بلوغ المرام، وأيضا تتميز هذه الدراسة بشمولية دراسة أنواع علوم الحديث عامة حسب ما يتيسر للباحث.

الثالث: الدراسة بعنوان "*الأحاديث التي ظاهرها التعارض في حكم نقض الوضوء بالنوم من كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام*" ، للباحثة حسانة أحمد الخشاب، المنشور في مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد الخاص ٣٦، سنة ٢٠٢١.[٣٨١] تكلم فيه الباحث عن الأحاديث المختلفة في حكم نقض الوضوء من كتاب بلوغ المرام، وأما هذه الدراسة فتبحث عن أنواع علوم الحديث في كتاب الطهارة من بلوغ المرام، وهي أوسع نطاقا بحيث أنه يشمل علوم الحديث المتنوعة بخلاف الدراسة السابقة التي درست نوعا واحدا فقط وهو مختلف الحديث.

الرابع: الدراسة بعنوان "*الأحاديث التي أعلها الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٢هـ) في كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام جمع وتخريج ودراسة*، للباحث د. عبد العزيز مختار إبراهيم، المنشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٧، سنة ١٤٢٩هـ. ٣٨٢ تكلم فيه الباحث عن نوع واحد من أنواع علوم الحديث وهو الحديث المعلول جمع وتخريج ودراسة، أما هذه الدراسة التي بين أيديكم هي أوسع وأشمل من ناحية موضوعات

---

[٣٨٠] ميساء علي أحمد روابدة، " علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم أنموذجا)"، *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*، ج. ٤٥، ع. ١ (٢٠١٨).

[٣٨١] حسانة أحمد الخشاب، "الأحاديث التي ظاهرها التعارض في حكم نقض الوضوء بالنوم من كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، *مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)*، ع. ٣٦ (٢٠٢١).

[٣٨٢] عبد العزيز مختار إبراهيم، "الأحاديث التي أعلها الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٢هـ) في كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام جمع وتخريج ودراسة"، *مجلة العلوم الشرعية*، ع. ٧ (١٤٢٩هـ).

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

علوم الحديث، إلا أنها أضيق من ناحية الأحاديث المدروسة من كتاب بلوغ المرام، فهي تخص كتاب الطهارة كالنموذج المدروس.

الخامس: الدراسة بعنوان "*أم المؤمنين أم سلمة ومروياتها الفقهية في بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) (كتاب الصلاة)*، للباحثة رفيدة صباح عبد الوهاب الداهري، المنشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ٦٠، سنة ٢٠١٩.[٣٨٣] تختص الدراسة السابقة بمرويات أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها المتعلقة بالأحكام الفقهية في كتاب بلوغ المرام، فهي تختلف عن هذه الدراسة التي أقوم بها من حيث هدف الدراسة وموضوعها كما هو ظاهر جليا من العنوان.

تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية تطبيق الحافظ ابن حجر لقواعد علوم الحديث في الأحاديث النبوية، مع التأكد من أن هذه القواعد التي وضعها العلماء ممكن التطبيق، وتهدف أيضا إلى ذكر بعض أنواع علوم الحديث الموجودة في كتاب الطهارة من بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ومعرفة أساليب الحافظ ابن حجر ومناهجه في إيرادها، وبيان بعض مواضيع ذلك في كتاب الطهارة من هذا الكتاب كالنماذج.

ب. منهج الدراسة

هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد في جمع معلوماتها على مطالعة الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع، كما يستخدم الباحث المنهج الكيفي الاستقرائي بالتقريب الوصفي التحليلي، فيسعى الباحث في استقراء جميع كتاب الطهارة من بلوغ المرام، ثم يستخرج منه أنواع علوم الحديث الذي أشار إليها الحافظ ابن حجر، ويحللها تحليلا مناسبا للموضوع، ومن ثم يقوم الباحث بتسمية تلك الأنواع من علوم الحديث معتمدا في اسمه على ما ذكره الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر أو في نزهة النظر، ويذكر بعدها بجملة يسيرة توضيحية عند كل نوع، وبيان أسلوب الحافظ ابن حجر ومنهجه في إيرادها، ثم يأتي ببعض الأمثلة التطبيقية المتوفرة في كتاب الطهارة من بلوغ المرام، ولم يستوف جميع

[٣٨٣] رفيدة صباح عبد الوهاب الداهري، "أم المؤمنين أم سلمة ومروياتها الفقهية في بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) كتاب الصلاة"، *مجلة كلية العلوم الإسلامية*، ع. ٦٠ (٢٠١٩).

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

الأمثلة لضيق المقام. واعتمد الباحث في دراسة بلوغ المرام على تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

ج. المباحث

١. المبحث الأول: الكلام المختصر حول ترجمة الحافظ ابن حجر وكتابه بلوغ المرام.

المطلب الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني.

هو شيخ الْإسلام، خاتِمة الحفاظ، إمام الأئمَّة في زمَانه أحمد بن عليّ بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن أحمد، الشهَاب أبو الْفضل الكِنَانِي العسقَلَانِي المصرِيّ ثمّ القاهري الشَّافعي، ويشتهر بابن حجر العسقلاني وهو لقب لبَعض آبائه [٣٨٤] نسبة إلى آل حجر، ولد بِمصْر سنة ٧٧٣ هـ، توفي والده وهو صغير، فنشأ -رحمه الله- يتيما وكفله بعض أوصياء والده. حفظ القرآن وهو صغير، ثم حبب الله إليه علم الحديث، فأقبل عليه، وابتدأ في طلب علم الحَدِيث سنة ٧٩٤ هـ، فَسمع الْكثير، ورحل، ولازم شيخه أبا الفضل العِرَاقِيّ، وَابنه زين الدَّين الْعِرَاقِيّ.[٣٨٥]

كان -رحمه الله- من الرحالين الذين رحلوا لأجل طلب العلم، فسمع ببلده مصر من البلقيني، وابن الملقن والعراقي، والهيثمي، وغيرهم. وسمع بغزة من أحمد بن محمد الخليلي، وبالرملة من أحمد بن محمد الأيكي، وببيت المقدس من بدر الدين المكي، وبدمشق من بدر الدين بن قوام البالسي، وفاطمة بنت المنجى التنوخية، وفاطمة وعائشة بنتا عبد

[٣٨٤] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع* (بيروت: دار مكتبة الحياة، بدون السنة)، ج. ٢، ص ٣٦.

[٣٨٥] سفيان بن عيينة بن ميمون، *جزء حديث سفيان بن عيينة برواية أبي يحيى المروزي*، تحقيق مسعد بن عبد الحميد السعدني (ط. ١؛ طنطا: دار الصحابة، ١٤١٢هـ)، ص. ١١.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

الهادي. وسمع بمنى من زين الدين أبي بكر بن الحسين. ورحل إلى اليمن فاشتغل بالتصنيف.[٣٨٦] وهذه الكثرة تدلنا على سعة علمه وفهمه، لأن كثرة الشيوخ مما تعطى للطالب الخبرة والملكة العلمية القوية.

برع الحافظ ابن حجر في الحديث والفقه والعربية، فكان حافظ الإسلام، علامة العلماء، قدوة الأمة، محيي السنة، وصار هو المرجع والمعول في هذه العلوم في سائر الأقطار، فانتفع به الطلبة، ورحل إليه طلبة العلم من الأقطار.[٣٨٧] من أبرز تلاميذه: شيخ الإسلام زكريا الانصاري، وشمس الدين السخاوي الإمام المعروف، والعز بن فهد، والبرهان البقائي، والشرف عبد الحق السنباطي، وغيرهم كثير.[٣٨٨]

كان -رحمه الله ممن أكثر جدا في التأليف والتصنيف، فمؤلفاته كالبحر فيها فوائد جمة وغزيرة في مختلف العلوم: علوم القرآن، والعقيدة، واللغة العربية، والحديث بفنونها الكثيرة، والفقه، فبلفت نحو ٢٧٠ مصنف،[٣٨٩] من أهمها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإصابة في تمييز الصحابة، بلوغ المرام من ادلة الأحكام، البحث عن أحوال البعث، تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لسان الميزان، وغيرها كثير. وَتوفى رَحمَه الله تَعَالَى بعد صَلَاة الْعشَاء الْآخِرَة من لَيْلَة السبت فِي الْيَوْم الثَّامِن وَالْعِشْرين من ذِي الْحجَّة سنة ٨٥٢هـ.[٣٩٠] فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عنا وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء على كل ما بذله من جهود وتصانيف نافعة.

المطلب الثاني: كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

هذا الكتاب مختصر لأصول أدلة الفقه الإسلامي، وهو من الكتب التي تهم المبتدئ، والعالم المنتهي، قال عنه مؤلفه في مقدمته لهذا الكتاب: " فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريرا بالغا

[٣٨٦] عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق الأرناؤوط (ط. ١؛ بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ)، ج. ٩، ص. ٣٩٦.

[٣٨٧] ابن العماد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، ج. ٩، ص. ٣٩٦.

[٣٨٨] سفيان بن عيينة، *جزء حديث سفيان بن عيينة برواية أبي يحيى المروزي*، ص. ١١.

[٣٨٩] الداهري، "أم المؤمنين أم سلمة ومروياتها الفقهية في بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) كتاب الصلاة".

[٣٩٠] سفيان بن عيينة، *جزء حديث سفيان بن عيينة برواية أبي يحيى المروزي*، ص. ١٢.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغا، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي"،[٣٩١] وقد اعتنى بهذا الكتاب العلماء وطلبة العلم؛ فكثرت عنايتهم به شرحا وتعليقا وتدريسا في القديم والحديث، وقد حفظه عدد كبير من طلاب العلم إلى اليوم.

ومن منهج الحافظ في تأليفه أنه كان يختصر الأحاديث ويحررها تحريرا بالغا، وقام بتخريج اللأحاديث من مصادرها الأصلية، وبيَّن درجتها من صحة أو حسن أو ضعف، أو غير ذلك في الغالب، ومن منهجه أنه رتب أحاديث الكتاب حسب الترتيب الموضوعي على الأبواب الفقهية، وكان يعتمد على المصنفات التي قبله في جمع الأحاديث واختياره لها، ومن تلك الكتب التي انتفع منه الحافظ: كتاب الإلمام لابن دقيق العبد، وكتاب المحرر لابن عبد الهادي،[٣٩٢] وكان يقسم كتابه إلى كتب، وتحت كل كتاب أبواب، وذكر تحت الباب الأحاديث المتعلقة بعنوان الباب.

ومن منهجه أنه يذكر في بعض الأحيان روايات وأحاديث أخرى تابعة للحديث الذي أورده أصلا، ولا يفعل ذلك إلا لفائدة، من تفصيل مجمل، أو تقييد مطلق، أو توضيح مغلق، أو دفع تعارض أو نحو ذلك. ومن منهجه أيضا أنه يذكر ما في الأسانيد من إرسال أو انقطاع أو وقف في بعض الأحيان، وقد يرجّحُ إذا كان للحديث أكثر من إسناد،[٣٩٣] كل ذلك بعبارات وجيزة، لأن الكتاب موضوع للاختصار.

[٣٩١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٦.

[٣٩٢] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٦.

[٣٩٣] عبد الله بن صالح الفوزان، *منحة العلام في شرح بلوغ المرام* (ط. ١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٥هـ)، ج. ١، ص. ٧.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

٢. المبحث الثاني: أنواع علوم الحديث المشتركة بين المتن والإسناد.

المطلب الأول: الحديث الصحيح.

عرف العلماء -ومنهم ابن حجر- الحديث الصحيح بأنه ما توفر فيه شروط خمسة: اتصال السند، عدالة الرواة، تمام ضبط الرواة، عدم الشذوذ، عدم العلة.[٣٩٤] الشروط الثلاثة الأولى تختص بالإسناد، وأما الشرطان الرابع والخامس فيشملان الإسناد والمتن معا، لأن الشذوذ والعلة قد تقعان في المتن كما وقعتا في الإسناد، فالحديث لا يقال بأنه صحيح إلا بعد دراسة إسناده ومتنه معا. وقد يكون الحديث الحسن صحيحا إذا تعددت طرقه[٣٩٥]، فيكون صحيحا لغيره -أي بسبب اعتضاد غيره له-.

من منهج الحافظ ابن حجر في تصنيف هذا الكتاب أنه حكم على الأحاديث، وأسلوبه في الحكم على الأحاديث أنه إما أن يأتي بالحكم من عنده أو أن يأتي بحكم غيره من الأئمة المتقدمين، أو أن يروي الحديث الشيخان البخاري ومسلم، فإذا روى الحديث الشيخان أو أحدهما فإن الحافظ ابن حجر سكت عنه، لأن أحاديثهما متفق على صحتها، وقد تلقتها الأمة بالقبول.[٣٩٦]

وجدير بالتنبيه هنا أن الحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف من الأمور الاجتهادية التي قد يختلف فيه العلماء، فقد يصحح إمام حديثا ويحسنه الآخر أو يضعّفه، بل قد يكون الاختلاف من نفس العالم لتغير اجتهاد أو غيره. وأما الباحث فيكون اعتماده هنا على ما أورده الحافظ ابن حجر في كتابه بلوغ المرام. وإليكم هذه الأمثلة التطبيقية في كتاب الطهارة من بلوغ المرام.

---

[٣٩٤] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم (ط. ٢، ٢٠٢٠)، ص. ٥٣.

[٣٩٥] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم (ط. ١، ٢٠٢١)، ص. ١٢٠.

[٣٩٦] قال النووي في شرح صحيح مسلم: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الامة بالقبول". (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، (ط. ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ج. ١، ص. ١٤).

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

أولا: الأمثلة على الأحاديث التي صححه الحافظ ابن حجر بحكم من عنده.

١) {٧} (وعن رجل صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو الرجل بفضل المرأة، وليغترفا جميعا". أخرجه أبو داود والنسائي، وإسناده صحيح).[٣٩٧]

٢) {١٠٣} (وللحاكم: «أكثر عذاب القبر من البول» وهو صحيح الإسناد.)[٣٩٨]

يلاحظ أن الحافظ ابن حجر في هذين الحديث قد حكم على إسناده بالصحة، ولم يسنده إلى غيره، فمعنى ذلك أن هذا الحكم أتى من عنده.

ثانيا: الأمثلة على الأحاديث التي نقل الحافظ ابن حجر تصحيحَ غيره لها.

١) {١} (عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه الأربعة، وابن أبي شيبة واللفظ له، وصححه ابن خزيمة والترمذي).[٣٩٩]

٢) {٢} (وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» أخرجه الثلاثة، وصححه أحمد).[٤٠٠]

يلاحظ من المثالين السابقين أن الحافظ ابن حجر نقل تصحيح ابن خزيمة والترمذي في الحديث الأول، وتصحيح الإمام أحمد في الحديث الثاني، ومعنى ذلك أن الحديثين قد توفرت لهما شروط القبول عند هؤلاء الأئمة. وأكتفي بهذين المثالين لحصول المقصود وضيق المقام، وإلا فالأمثلة على هذا النوع كثيرة جدا.

[٣٩٧] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٩، رقم ٧.
[٣٩٨] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٨٠، رقم ١٠٣.
[٣٩٩] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٧، رقم ١.
[٤٠٠] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٧، رقم ٢.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

ثالثا: الأحاديث المخرجة في الصحيحين أو أحدهما.

١) {٨} (وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يغتسل بفضل ميمونة رضي الله عنها. أخرجه مسلم).[٤٠١]

٢) {١٢} (وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد، فزجره الناس، فنهاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما قضى بوله أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بذنوب من ماء; فأهريق عليه". متفق عليه).[٤٠٢]

٣) {١٤} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء» أخرجه البخاري، وأبو داود، وزاد: «وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء»).[٤٠٣]

يلاحظ من الأمثلة السابقة أن الحافظ ابن حجر اكتفى بعزوه إلى الصحيحين أو أحدهما، ولم يحكم عليها بالصحة، وذلك لتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول،[٤٠٤] وهذا التلقي أقوى في إفادة الصحة من مجرد حكم إمام من الأئمة.

المطلب الثاني: الحديث الحسن

الحديث الحسن نوع من أنواع الأحاديث المقبولة، وتعريفه هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة،[٤٠٥] فشروط الحديث الحسن مثل شروط الحديث الصحيح إلا أن رواة الحديث الحسن أقل ضبطا من رواة الحديث الصحيح، فخفة الضبط تحط مرتبة الحديث من الصحة إلى الحسن. والحديث الحسن مثل الصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في ذلك. وقد يكون الحديث ضعيف حسنا إذا تعددت طرقه، وهو

[٤٠١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٩، رقم ٨.
[٤٠٢] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٥١، رقم ١٢.
[٤٠٣] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٥٢، رقم ١٤.
[٤٠٤] ابن حجر، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*، ص. ١٠٠.
[٤٠٥] ابن حجر، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*، ص. ١١٩.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو الحديث الذي رواه مجهول الحال إذا تعددت طرقه [٤٠٦]، فيكون بذلك حسنا لغيره.

أولا: الأمثلة على الأحاديث التي نقل ابن حجر تحسين غيره لها.

١) {١٥} (وعن أبي واقد الليثي - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ما قطع من البهيمة -وهي حية- فهو ميت» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه، واللفظ له).[٤٠٧]

٢) {١١٥} (وعن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» رواه الخمسة، وحسنه الترمذي).[٤٠٨]

ثانيا: المثال على الأحاديث التي حكم الحافظ ابن حجر على إسنادها بالحسن.

١) {٦٠} (وعن علي - رضي الله عنه - قال: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على ظاهر خفيه. أخرجه أبو داود بإسناد حسن).[٤٠٩]

يلاحظ من الأمثلة السابقة أن الحافظ ابن حجر قد أكثر من نقل تحسين الإمام الترمذي، وذلك لأن الإمام الترمذي ممن أشهر هذا المصطلح، واستعمله كثيرا في كتبه، ونقل عنه كثير ممن جاء بعده، خصوصا المتأخرون الذين صنفوا الأحاديث محذوفة الأسانيد، كابن عبد الهادي في كتابه "المحرر في الحديث"، وابن دقيق العيد في كتابه "الإلمام بأحاديث الأحكام"، وابن حجر في كتابه "بلوغ المرام من أدلة الأحكام".

[٤٠٦] ابن حجر، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*، ص. ١١٩.
[٤٠٧] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٥٢، رقم ١٥.
[٤٠٨] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٨٤، رقم ١١٥.
[٤٠٩] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٦، رقم ٦٠.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

المطلب الثالث: الحديث الضعيف.

الحديث الضعيف هو ما لم يجمع شروط الحديث الصحيح ولا الحديث الحسن،[٤١٠] فإذا اختل في حديث شرط أو أكثر من شروط الحديث المقبول فهو ضعيف. والضعيف على مراتب، منها ما ينجبر -أي يمكن أن يترقى إلى مرتبة الحسن لغيره كما مر إذا تعددت طرقه-، ومنها ما لا ينجبر فلا يقوّي غيره ولا يتقوّى بغيره. والحديث الضعيف له أقسام كثيرة، منها ما ليس له لقب خاص، ومنها ما له لقب خاص جعلها بعض المصنفين أنواعا من أنواع علوم الحديث مع كونها تدخل تحت مسمى الضعيف، كما فعل ابن الصلاح في كتابه معرفة أنواع علوم الحديث، وتبعه من جاء بعده من المصنفين في كتبهم، كالنووي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي. ومما له لقب خاص: مرسل، ومعلق، وموضوع، وسيأتي البحث عن بعضها لاحقا إن شاء الله.

الحديث الضعيف هو الحديث المردود كما سماه الحافظ ابن حجر بالمردود في كتابه.[٤١١] وأودع الحافظ ابن حجر الحديث الضعيف في كتابه -رغم زعمه بأنه مردود- لأسباب، منها أن الحافظ أراد أن يورد الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، خصوصا فقهاء مذهبه (الشافعية)، فأورد بعض الأحاديث أو الألفاظ الضعيفة لما يترتب عليها أثر فقهي.[٤١٢] وهذا التعليل ظاهر من عنوان الكتاب وهو بلوغ المرام من أدلة الأحكام. ومنهج ابن حجر في التضعيف هو كالنوع السابق، فقد يورد حكما من عنده، وقد ينقله عن غيره.

الأمثلة على الأحاديث التي حُكم عليه بأنه ضعيف.

[٤١٠] أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح*، تحقيق نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦)، ص. ٤١.

[٤١١] ابن حجر، *نزهة النظر*، ص ١٤٠.

[٤١٢] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٢٧.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

١) {٤٨} (وعنه قال: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه. أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف).[٤١٣]

حكم الحافظ على إسناد هذا الحديث بالضعف؛ لأن فيه القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد، قال عنه أبو زرعة: أحاديثه منكرة، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك، ٤١٤ فيكون بذلك قد اختل فيه شرط من شروط القبول، وهو عدالة الراوي أو ضبطه، فلا يكون صحيحا.

٢) {٤٩} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، بإسناد ضعيف).

روي هذا الحديث عن طريق محمد بن موسى، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة. وهو إسناد ضعيف لأن يعقوب بن سلمة وأباه مجهولين، وقال الإمام البخاري: "لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب من أبيه"،[٤١٥] فيكون الإسناد منقطعا. الخلاصة أن الضعف هنا بسبب اختلال بعض شروط القبول وهي اتصال السند، وعدالة الرواة.

٣) {٥١} (وأبي سعيد نحوه، قال أحمد: لا يثبت فيه شيء). أي نحو حديث أبي هريرة السابق.[٤١٦]

هذا الحديث حكم عليه الحافظ بالضعف؛ لأن فيه ربيح بن عبد الرحمن، قال عنه البخاري: "منكر الحديث"، وقال الإمام أحمد: "ربيح رجل ليس بالمعروف"، وفيه كذلك كثير بن زيد، وقد ضعفه النسائي، وقال عنه أبو زرعة: "صدوق فيه لين"،[٤١٧] فالحديث ضعيف لاختلال شرط عدالة الرواة أو ضبطهم.

[٤١٣] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٣.

[٤١٤] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٣. (انظر تعليق المحقق في الحاشية).

[٤١٥] أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، *سنن أبي داود*، تحقيق شعيب الأرنؤوط (ط. ١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩)، ج. ١، ص. ٧٤، رقم ١٠١.

[٤١٦] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٦، رقم ١٥٣.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

المطلب الرابع: علم تخريج الحديث

تخريج الحديث ليس نوعا من أنواع علوم الحديث، فلم يذكره ابن الصلاح وغيره، وإنما هو طريقة يتوصل بها إلى الاعتبار لمعرفة توابع الحديث وشواهده، والاعتبار والمتابعات والشواهد هو نوع من أنواع علوم الحديث. ذكر محمود الطحان أن التخريج في أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، وهو يطلق على عدة معان، أشهرها: الاستنباط، والتدريب، والتوجيه، والإخراج -أي الإظهار-.[٤١٨] واصطلاحا: "التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بإسناده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"[٤١٩].

منهج الحافظ ابن حجر في التخريج هو أن يأتي بالعزو المختصر إلى من أخرجه من الأئمة المصنفين، ثم يأتي باختلاف الألفاظ المروية إذا احتيج إلى ذلك، مع ذكر حكم الحديث صحة أو ضعفا أو غير ذلك عند الحاجة. ويرمز ب"المتفق عليه" والمراد به البخاري ومسلم، أو ب"السبعة" والمراد به أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وب "الستة" والمراد به من سوى أحمد، وب"الخمسة" والمراد به من سوى البخاري ومسلم، وب"الأربعة" والمراد به أصحاب السنن الأربعة، وب"الثلاثة" والمراد به أصحاب السنن سوى أبي داود. وقد لا يذكر مع الشيخين أحدا مكتفيا بهما، أما غير السبعة المذكورة فبينها واضحا.[٤٢٠] وكل هذا فعله الحافظ ابن حجر لإرادة نصح الأمة وإكمال الفائدة -خصوصا في تخريج الحديث- رغم اختصار الكتاب.

الأمثلة على تخريج الحديث:

١) {٥} (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»، وفي لفظ: «لم ينجس» أخرجه الأربعة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان).[٤٢١]

---

[٤١٧] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص.٦٣. *انظر تعليق المحقق في الحاشية.*

[٤١٨] محمود الطحان، *أصول التخريج ودراسة الأسانيد*، (بيروت: دار القرآن الكريم)، ص. ٩.

[٤١٩] محمود الطحان، *أصول التخريج ودراسة الأسانيد*، ص. ١٢.

[٤٢٠] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص.٤٦.

[٤٢١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص.٤٨، رقم ٥.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما. وأتى الحافظ ابن حجر بلفظ آخر لما له من أثر فقهي، وهو التأكيد على عدم النجاسة. وأما درجة الحديث فقد نقل الحافظ ابن حجر تصحيح ابن خزيمة وابن حبان له.

٢) {٦} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» أخرجه مسلم، وللبخاري: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه»، ولمسلم: «منه»، ولأبي داود: «ولا يغتسل فيه من الجنابة»).[٤٢٢]

هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأخرجه أبو داود في السنن، ولم يكتف الحافظ ابن حجر بالصحيحين لما في لفظ أبي داود من أثر فقهي، وهو كون الاغتسال الوارد في الحديث بسبب الجنابة.

المطلب الخامس: الحديث المعلول

تعريفه لغة: هو ما كان فيه علة، والعلة هي عبارة عن سبب غامض تقدح في صحة الحديث، واصطلاحا: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة مع أن الظاهر السلامة منها،[٤٢٣] وأكثر ما يكون التعليل بالإرسال للموصول -بأن يكون راويه أقوى ممن وصل-، والوقف للمرفوع -بأن يكون راويه أقوى ممن رفع، أو دخول حديث في حديث آخر. وتقع العلة في الإسناد -وهو الأكثر-، وقد تقع أيضا في المتن خاصة.

هذا العلم من العلوم المهمة، بل هي من أعظم علم الحديث وأدقها وأشرفها، إذ لا يتمكن منها إلا المتبحر العارف الحافظ ذو خبرة وفهم ثاقب كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.[٤٢٤] ومنهج الحافظ ابن حجر في التعليل أنه حكم في بعض المواضع بأن الحديث معلول، ولم يذكر سبب التعليل لئلا يطول الكتاب، ويحاول الباحث هنا عرض بعض علله في الأمثلة التالية.

[٤٢٢] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٤٨، رقم ٦.

[٤٢٣] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (ط. ٢، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤٣٥هـ)، ج. ١، ص. ٢٩٥.

[٤٢٤] السيوطي، تدريب الراوي، ج. ١، ص. ٢٩٤.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

الأمثلة على الحديث المعلول:

١) {٨٦} (عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. أخرجه الأربعة، وهو معلول).[٤٢٥]

هذا الحديث مروي من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، وقد أعلّه جماعة من الحفاظ بعلل: الأولى: ترك الواسطة بين ابن جريج والزهري. الثانية: قلب المتن بآخر؛ فهذا الحديث إنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري عن أنس: (أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه)، وهو صور من صور المقلوب. وتوجد علة أخرى ثالثة وهي عنعنة ابن جريج، وهو مشهور بالتدليس.[٤٢٦]

٢) {١١٨} (وللأربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينام وهو جنب، من غير أن يمس ماء. وهو معلول)[٤٢٧].

هذا الحديث مروي من طريق أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها. وقوله "من غير أن يمس ماء" طعن فيها الحفاظ، وقالوا بأن أبا إسحاق أخطأ فيها ووهم.[٤٢٨] والصحيح هو ما أخرجه مسلم في صحيحه من طريق شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة)،[٤٢٩] وليس فيها قوله (من غير أن يمس ماء).

المطلب السادس: المدرج في الحديث

الإدراج لغة هو الإدخال، أي إدخال في الحديث ما ليس منه، وقد يقع الإدراج في الإسناد، وقد يقع في المتن. أما وقوعه في الإسناد فهو يأتي على أربع صور كما ذكره الحافظ ابن حجر، وليس هنا محل بحثه، وأما مدرج المتن فهو أن يقع

[٤٢٥] ابن حجر، بلوغ المرام، ص. ٧٦.
[٤٢٦] الفوزان، *منحة العلام*، ج. ١، ص. ٣٥٨- ٣٦٠.
[٤٢٧] ابن حجر، بلوغ المرام، ص. ٧٦.
[٤٢٨] الفوزان، *منحة العلام*، ج. ٢، ص. ٤٤.
[٤٢٩] أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، *الجامع الصحيح (صحيح مسلم)*، بعناية د. محمد زهير الناصر (ط. ١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ)، ج. ١، ص. ١٧٠.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

في متن الحديث كلام ليس منه، فأحيانا يكون في أوله، وأحيانا في أثنائه، وأحيانا في آخره -وهو الأكثر-.[٤٣٠] ومن صور الإدراج في المتن أن يدرج في الحديث شرح غريب الحديث أو فقه الحديث أو تعليق الراوي للحديث، من غير أن يفصل بينه وبين المرفوع إلى النبي ﷺ. والمدرج نوع من أنواع المردود من الأحاديث لأنه ليس مرفوعا إلى النبي ﷺ.

والحافظ ابن حجر -حسب استقرائي القاصر لكتاب الطهارة من بلوغ المرام- لم ينبه وقوع الإدراج لا في المتن ولا في الإسناد، مع أنه بيّن كثيرا من العلل الأخرى على وجه الاختصار، وسبب إيراد هذا المبحث في هذه الدراسة لوضوح وقوع الإدراج الوارد في الحديث التالي ولو لم ينبه عليه ابن حجر في هذا الكتاب المختصر، وقد بينه الحافظ نفسه في كتابه الآخر (فتح الباري شرح صحيح البخاري).

المثال على وقوع الإدراج في المتن:

{٤٣} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل. متفق عليه، واللفظ لمسلم)[٤٣١]

قوله: (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) مدرج من كلام أبي هريرة، أدرجه نعيم المجمر في الحديث، قال الحافظ ابن حجر: "ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه، والله أعلم".[٤٣٢] فهذا الإدراج ينبغي أن يبين ويفصل عن الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، لما في ذلك من أثر واضح في استنباط الحكم الفقهي.

المطلب السابع: الشاذ والمحفوظ

الشاذ لغة اسم فاعل من "شذ" بمعنى "انفرد"، واصطلاحا: "ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه"، والشذوذ واقع في المتن وفي الإسناد، وهو سبب من أسباب رد الحديث، لمخالفته من هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير

[٤٣٠] ابن حجر، *نزهة النظر*، ص. ١٦١.
[٤٣١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦١، رقم ٤٣.
[٤٣٢] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج. ١، ص. ٢٣٦.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

ذلك من المرجحات. ويقابل الشاذ "المحفوظ" وهو ما رواه الأوثق مخالفا لرواية ثقة أدنى منه، إما في العدد أو في الضبط أو غير ذلك.[٤٣٣] ومنهج الحافظ ابن حجر في الحكم على الحديث بأنه شاذ أو المحفوظ أنه تارة يأتي بالروايتين، ثم عقّب إحداهما بقوله "وهو المحفوظ"، أو أتى بحكم غيره على أن الرواية محفوظة دلالة على أن الرواية الأخرى شاذة.

المثال على الشاذ والمحفوظ:

{٤٢} (وعنه: "أنه رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه". أخرجه البيهقي. وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: (ومسح برأسه بماء غير فضل يديه)، وهو المحفوظ)[٤٣٤].

يلاحظ من المثال السابق أن الحافظ ابن حجر قد حكم على الرواية الأولى -رواية البيهقي- بالشذوذ، وأن الرواية الثانية -وهي رواية مسلم- هي المحفوظة، وبهذا يتبين بأن الأمر لتناول الماء مرة الأخرى بعد استعماله للعضو الآخر إنما لمسح الرأس لا لمسح الأذن. والله أعلم.

٣. المبحث الثالث: أنواع علوم الحديث الإسنادية (المتعلقة بالإسناد دون المتن).

المطلب الأول: الحديث المعلق

المعلق لغة: اسم مفعول (علّق) بمعنى (أناط)، واصطلاحا: الحديث الذي يحذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.[٤٣٥] وهو نوع من أنواع الأحاديث المردودة التي سبب ردها عدم اتصال السند، وذلك للجهل بحال المحذوف، فإذا عرف المحذوف بأن يجيء موصولا من طريق أخرى يحكم بصحته. ومن صوره: أن يحذف جميع الإسناد، فيقول: (قال رسول الله ﷺ)، ومنها أن يحذف الإسناد إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي، ومنها أن يحذف شيخه الذي حدثه، فيذكر شيخ شيخه مباشرة.[٤٣٦]

[٤٣٣] الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. ١٢٣-١٢٣.
[٤٣٤] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٠، رقم ٤٢.
[٤٣٥] الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. ٨٤.
[٤٣٦] ابن حجر، نزهة النظر، ص. ١٤١.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

وابن حجر وغيره من المصنفين المتأخرين حذفوا الإسناد ليس لوجود الانقطاع في الإسناد، بل الإسناد متوفرة في الكتب التي عزوا إليها بعد ذكر الحديث، إنما حذفوا الأسانيد لطولها وعدم شدة الحاجة إليها في الأزمنة المتأخرة؛ لأن الكتب الحديثية قد صنفت مسندة. ومنهج ابن حجر في بيان الحديث المعلق أنه ذكر من علقه من المصنفين.

المثال على الحديث المعلق:

{٧٨} (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيانه. رواه مسلم"، وعلقه البخاري)[٤٣٧].

روى البخاري هذا الحديث معلقا على عائشة -رضي الله عنه-: قال البخاري -رحمه الله-: "وقالت عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه".[٤٣٨] الأحاديث المعلقة في الصحيحين له حكم خاص، فلا يحكم بالرد مباشرة، وإنما على التفصيل: فما ذكر بصيغة الجزم فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ذكر بصيغة التمريض فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه.[٤٣٩] وهذا الحديث ذكر بصيغة الجزم فهو محكوم بصحته إلى عائشة، وعائشة صحابية مشهورة، أم المؤمنين -رضي الله عنها-، فلا يسأل عن عدالتها، والحديث أيضا روي موصولا عند مسلم وغيره، فالحديث صحيح .الله أعلم.

المطلب الثاني: الحديث المرسل.

المرسل لغة: اسم مفعول "أرسل" بمعنى "أطلق"، فالراوي المرسِل قد أطلق الإسناد من غير أن يقيده براو. واصطلاحا: هو الحديث الذي يسقط من آخر إسناده من بعد التابعي. وصورته أن يقول أحد التابعين: "قال رسول الله ﷺ: كذا، أو عمل كذا، أو فُعِل والنبي ﷺ حاضر كذا". وهو نوع من أنواع الأحاديث المردودة التي سبب ردها عدم اتصال السند، وذلك للجهل بحال المحذوف، هل المحذوف صحابي أم غيره، فإذا تعين بأن المحذوف صحابي قُبِلَ، وإذا لم يتعين

[٤٣٧] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٧٣، رقم ٧٨.

[٤٣٨] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري، *الجامع الصحيح*، عناية د. محمد زهير الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ج.١، ص. ١٢٩.

[٤٣٩] الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. ٨٥.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

فلم يزل في حيز المجهول فيحتمل ضعفه،[٤٤٠] فإذا عرف المحذوف بأن يجيء موصولا من طريق أخرى يحكم بصحته إذا سلم من العلل الأخرى.

وأسلوب الحافظ ابن حجر في الحكم على الأحاديث بالإرسال في بلوغ المرام، أنه أتى بحكم من عنده بأن الحديث مرسل، أو أتى بإسناد مرسل ظاهرا، أو عزا الحكم بالإرسال إلى إحدى المصنفات، أو أتى بحكم عام على الحديث بأنه ضعيف، وحكم العلماء بأنه مرسل، وهذا الأسلوب الأخير هو المطبق في كتاب الطهارة حيث يقوم الباحث بدراسته.

المثال على الحديث المرسل:

{١٠٢} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه» رواه الدارقطني).[٤٤١]

عزا الحافظ ابن حجر هذا الحديث إلى الدارقطني، حيث رواه في سننه بإسناده إلى محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وقال بعد سرده للحديث: "هو مرسل". وقد أورده الحافظ أيضا في التلخيص الحبير، ونقل بعده أحكام الأئمة، منهم أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني. وذكر أن له شاهدا في الصحيح من حديث ابن عباس في قصة صاحبي القبرين: "أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول".[٤٤٢] ففيه إثبات أن من أسباب عذاب القبر عدم الاستنزاه من البول، أما كون عامة عذاب القبر منه، فحديثه مرسل، إلا أن الحافظ ابن حجر في فتح الباري نقل تصحيح ابن خزيمة وغيره مرفوعا.[٤٤٣] الله أعلم.

[٤٤٠] الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. ٨٧-٨٨.

[٤٤١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٨٦،

[٤٤٢] أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (ط. ١ ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)*، ج. ١، ص. ٣١١-٣١٢.

[٤٤٣] ابن حجر، *فتح الباري*، ج. ١، ص. ٣٣٦.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

٤. المبحث الرابع: أنواع علوم الحديث المتنية (المتعلقة بالمتن دون الإسناد)

المطلب الأول: المرفوع والموقوف

المرفوع لغة اسم مفعول من "رفع" ضد "وضع"، واصطلاحا: ما أسند إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة. هذا نوع من أنواع علوم المتن، ولذلك يشمل المرفوع ما كان متصل الإسناد أو كان منقطعا. أما الموقوف اصطلاحا: هو ما أسند إلى الصحابي من قول او فعل أو تقرير.[٤٤٤] فالحديث الموقوف لا يرفع إلى النبي ﷺ وإنما يوقف إسناده إلى الصحابي قولا له أو فعلا او تقريرا، سواء روي بسند متصل أم منقطع.

وثمة نوع من الموقوف في ألفاظه وأشكاله، ولكن له حكم المرفوع، فسمي "مرفوعا حكما" أي أنه موقوف لفظا مرفوع حكما، وهو ما يقوله الصحابي - الذي لم يُعرف أنه يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية أو الآتية، وكذلك الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص. ويلحق بالمرفوع حكما ما يقول فيه الصحابي: من السنة كذا، أو أُمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو كنا نفعل كذا، وكذلك ما يقوله التابعي عن الصحابي: يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية.[٤٤٥]

الأصل أن منهج الحافظ ابن حجر في وضع الكتاب هو إيراد الأحاديث المرفوعة فقط دون الموقوفات، ولهذا لم نجد في هذا الكتاب من الموقوفات إلا القليل النادر، وأما في كتاب الطهارة فليس فيه إلا المرفوعات فقط في الظاهر، إلا أنه ثمة أحاديث معلولة، وذكر الحافظ بأن من عللها أن الأئمة صححوا وقفه، أو أن الحافظ حكم عليه بحكم عام وهو "الضعيف"، وحكم العلماء بأن من أسباب ضعفه كونه موقوفا.

الأمثلة على الحديث الموقوف[٤٤٦]:

---

[٤٤٤] الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. ١٦٠-١٦٣.

[٤٤٥] ابن حجر، *نزهة النظر*، ص. ١٨٠-١٨٨.

[٤٤٦] يرى الباحث أنه لا حاجة إلى ذكر المثال على المرفوع لشهرته وكثرته، إذ أن الأصل في أحاديث الكتاب كونها مرفوعة. وكذلك لا يتطرق الباحث إلى ذكر مثال للحديث الموقوف الذي حكم عليه الحافظ بحكم عام، لوجود الأمثلة على الأحاديث التي حكم عليه بالوقف، ولا حاجة إلى ذكر غيرها.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

١. {١٣٠} (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين» رواه الدارقطني، وصحح الأئمة وقفه).[٤٤٧]

٢. {١٦٨} (وعن ابن عمر رضي الله عنهما; عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الشفق الحمرة» رواه الدارقطني، وصحح ابن خزيمة وغيره وقفه).[٤٤٨]

يلاحظ من المثالين السابقين أن الحافظ ابن حجر ذكرهما مرفوعين إلى النبي ﷺ، ولكنه علله بكون الأئمة قد صححوا وقفه على الصحابي الجليل عبد الله بن عمر -رضي الله عنه-.

المطلب الثاني: الرواية بالمعنى واختصار المتون.

الرواية بالمعنى واختصار المتون هما نوعان من أنواع علوم الحديث، ذكرهما الحافظ ابن حجر في نزهة النظر هكذا موحدا في باب واحد. والأصل أنه لا يجوز أن يتعمد المرء تغيير صورة المتن مطلقا، ولا الاختصار منه بالنقص، ولا إبدال اللفظ باللفظ المرادف له (الرواية بالمعنى)؛ إلا إذا كان عالما بمدلولات الألفاظ في اللغة العربية، وبما يحيل المعاني ويغيره -على الصحيح من أقوال أهل العلم-. والأولى أن يورد المرء الحديث بلفظه ولا يتصرف بشيء منه.[٤٤٩]

من منهج الحافظ ابن حجر في كتابه هذا أنه يختصر المتون، فيورد منها ما له علاقة بالباب، ولا شك أن الحافظ ابن حجر ممن له دراية قوية بعلم اللغة العربية ومدلولات ألفاظها -كما قدمنا في ترجمته- وزد على ذلك إمامته في الحديث وفقه، أما الرواية بالمعنى فهي ليست من منهجه في وضع الكتاب، إذ الأصل أن يورد الأحاديث بألفاظها كما وردت في الكتب الأصيلة التي عزاها إليها، وإذا رويت بالمعنى فهي غالبا من تصرف مؤلفي تلك الكتب، إلا القليل النادر.

الأمثلة على الرواية بالمعنى واختصار المتون:

[٤٤٧] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٩٠، رقم ١٣٠.
[٤٤٨] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ١٠٢، رقم ١٦٨.
[٤٤٩] ابن حجر، *نزهة النظر*، ص. ١٦٥-١٦٨.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

١. {٢٢} (وعن عمران بن حصين رضي الله عنهما، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه توضؤوا من مزادة امرأة مشركة. متفق عليه، في حديث طويل).[٤٥٠]

٢. {٩٠} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «اتقوا اللاعنين: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلهم» رواه مسلم).[٤٥١]

يلاحظ من الحديث الأول أن الحافظ تعمد في اختصاره؛ لأنه إنما أراد أن يأتي بلفظ متعلق بباب الآنية، وصرح في آخره بأنه اختصار من حديث طويل، وإذا نظرنا إلى أصل الحديث الطويل الذي رواه الشيخان ما وجدنا مثل هذا اللفظ، وإنما أورد الحافظ قطعة مما يُفهم من هذا الطويل، فرواه بالمعنى. فهذا المثال يصلح أن يكون مثالا تطبيقيا للرواية بالمعنى واختصار المتون. أما الحديث الثاني ففيها اختصار، لأن اللفظ الوارد عند مسلم: " اتقوا اللعانين قالوا: وما اللعانان يا رسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم"،[٤٥٢] فالملاحظ أن فيها اختصار بحذف جزء من الحديث، والأمثلة على اختصار المتون كثيرة.

المطلب الثالث: غريب الحديث

غريب الحديث فن مهم في الغاية بحيث أن لفظ الحديث قد يكون خفي المعنى يحتاج إلى تفسيره، فيأتي كتب الغريب ببيان تلك الألفاظ، وقد يكون تفسيره يأتي من النبي ﷺ في الحديث نفسه، أو من أحد رواة الحديث. قال ابن الصلاح في أهميته: "هذا فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي".[٤٥٣] قد يكون بيان غريب الحديث ورد من النبي ﷺ في الحديث نفسه، أو من أحد رواة الحديث، وقد يكون البيان من الحافظ ابن حجر نفسه، مع احتمال أنه ينقله من كتاب "الإلمام" أو شرحه لابن دقيق العيد أو "المحرر" لابن عبد الهادي؛ لأنهما مصدر مادة هذا الكتاب.

[٤٥٠] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٥٥، رقم ٢٢.
[٤٥١] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٧٧، رقم ٩٠.
[٤٥٢] النيسابوري، *صحيح مسلم*، ج. ١، ص. ١٥٦، رقم ٢٦٩.
[٤٥٣] ابن الصلاح، *المقدمة*، ص. ٢٧٢.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

الأمثلة على تفسير غريب الحديث:

١. {٩٠} (وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «اتقوا اللاعنين: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلهم» رواه مسلم).[٤٥٤]

٢. {٦٣} (وعن ثوبان - رضي الله عنه - قال: بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سرية، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب -يعني: العمائم- والتساخين -يعني: الخفاف-. رواه أحمد وأبو داود، وصححه الحاكم).[٤٥٥]

يلاحظ من الحديث الأول أن فيه تفسيرا للفظ "اللاعنين" وهذا التفسير ورد من لسان النبي ﷺ عندما سأله الصحابة عن اللاعنين. أما الحديث الثاني ففيه تفسير من ابن حجر نفسه للفظي "العصائب والتساخين"، والحديث ورد عند أبي داود بدون هذا التفسير[٤٥٦]، وقد سبق إلى بيان معنى العصائب ابن دقيق العيد في شرح الإلمام بأحاديث الأحكام.[٤٥٧]

[٤٥٤] ابن الصلاح، *المقدمة*، ص. ٧٧، رقم ٩٠.

[٤٥٥] ابن حجر، *بلوغ المرام*، ص. ٦٧، رقم ٦٣.

[٤٥٦] السجستاني، *سنن أبي داود*، ج. ١، ص. ١٠٢، رقم ١٤٦.

[٤٥٧] تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد، *شرح الإلمام بأحاديث الأحكام*، تحقيق محمد خلوف العبد الله، (ط. ٢، سوريا: دار النوادر، ٢٠٠٩م)، ج. ٤، ص. ٣٧٤.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

د. الخاتمة

يستخلص مما سبق أن الحافظ ابن حجر العسقلاني من الأئمة المتأخرين الذين له دور بارز في تقريب علم الحديث رواية ودراية، نظريات وتطبيقات. وكتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام هو واحد من كتبه التي اعتنت بذكر أحاديث الأحكام مختصرا، ومع هذا الاختصار فإن الحافظ قد ضمّن فيه تطبيقات لبعض أنواع علوم الحديث التي ذكرها في ثنايا سرده للأحاديث، إما تصريحا أو تلميحا، وهي ثلاثة أقسام: الأول الأنواع المشتركة بين الإسناد والمتن، والثاني الأنواع المتعلقة بالإسناد دون المتن، والثالث الأنواع المتعلقة بالمتن دون الإسناد.

ومن أنواع علوم الحديث المشتركة بين الإسناد والمتن: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمدرج، والشاذ والمحفوظ، وعلم تخريج الحديث، وأما أنواع علوم الحديث المتعلقة بالإسناد فهي المعلق، والمرسل. وأمأ أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن فهي المرفوع، والموقوف، واختصار المتون، والرواية بالمعنى، وغريب الحديث. وأما أساليب ابن حجر ومناهجه في إيراد أنواع علوم الحديث في هذا الكتاب، فهي إما أن يحكم على الحديث بحكم من عنده، أو أن يأتي بحكم غيره من المتقدمين، أو أن يعزوه إلى كتاب متخصص في نوع ما -كالصحيحين-؛ لأن عزوه إليهما دلالة على الصحة، أو أن يأتي بحكم عام -كالضعيف- وهو في كتاب آخر حكم عليه بالإرسال. فهذا آخر ما سطرت في هذه الورقات القليلة، وأرجو بها النفع العام للباحث وللقراء، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

هـ. المصادر والمراجع

إبراهيم، عبد العزيز مختار. "الأحاديث التي أعلها الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٢هـ) في كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام جمع وتخريج ودراسة" *مجلة العلوم الشرعية* ع. ٧، ١٤٢٩هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *بلوغ المرام من أدلة الأحكام*. تحقيق د. ماهر ياسين الفحل. ط. ١. الرياض: دار القبس للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم. ط. ٢، ٢٠٢٠.

ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. تحقيق د. عبد المحسن بن محمد القاسم. ١، ٢٠٢١.

ابن حجر ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. *ط. ١* ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

ابن حجر ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري. *شرح الإلمام بأحاديث الأحكام*. تحقيق محمد خلوف العبد الله. ط. ٢، سوريا: دار النوادر، ٢٠٠٩م.

ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين. *معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح*. تحقيق نور الدين عتر. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦.

ابن عيينة، سفيان. *جزء حديث سفيان بن عيينة برواية أبي يحيى المروزي*. تحقيق مسعد بن عبد الحميد السعدني. ط. ١، طنطا: دار الصحابة، ١٤١٢هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه. *الجامع الصحيح*. عناية د. محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

الخشاب، حسانة أحمد. "الأحاديث التي ظاهرها التعارض في حكم نقض الوضوء بالنوم من كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام". *مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)*. ع. ٣٦، ٢٠٢١.

الداهري، رفيدة صباح عبد الوهاب. "أم المؤمنين أم سلمة ومروياتها الفقهية في بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) كتاب الصلاة". *مجلة كلية العلوم الإسلامية*. ع. ٦٠، ٢٠١٩.

روابدة، ميساء علي أحمد. " علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم أنموذجا)". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*. ج. ٤٥، ع. ١، ٢٠١٨.

P-ISSN: 2339-2630
E-ISSN: 2477-8001

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. *سنن أبي داود*. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط. ١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: دار مكتبة الحياة، بدون السنة.

السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط. ٢، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤٣٥هـ.

الطحان، محمود. *أصول التخريج ودراسة الأسانيد*. بيروت: دار القرآن الكريم.

العَكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق الأرناؤوط. ط. ١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

ٱلفوزان، عبد الله بن صالح. *منحة العلام في شرح بلوغ المرام*. ط. ١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٥هـ.

القحطاني، فهد بن سعيد هادي. "أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت٦٠٦هـ". *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*. ج. ١٤، ع. ١، ٢٠١٧.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. ط. ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. *الجامع الصحيح/ صحيح مسلم*. بعناية د. محمد زهير الناصر. ط. ١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ.